

EP

الأمم المتحدة

Distr.

GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/46/44
6 June 2005

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السادس والأربعون
مونتريال، 4-8 تموز/ يولية 2005

المعايير اللازمة لتقييم التقارير المرحلية للاتفاقات المتعددة
السنوات وعمليات المراجعة للتحقق منها
(متابعة المقرر 58/44)

1- استعرضت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع والأربعين الصيغة الثانية للمعايير المقدمة من الأمانة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/70 وقررت أن تطلب إلى البنك الدولي، بالتعاون مع الوكالات المنفذة الأخرى والأمانة، تنظيم حلقة دراسية مدتها يوم واحد عن التحقق والإبلاغ بالبيانات على هامش الاجتماع الخامس والأربعين، تشارك فيها الأطراف المهتمة بالأمر. كما طلبت إلى الأمانة أن تتفح الوثيقة في ضوء التعليقات التي أبدت في الاجتماع الرابع والأربعين ونتائج الحلقة الدراسية، وأن تقدم نصاً منقحاً إلى الاجتماع السادس والأربعين.

2- وتتضمن هذه الوثيقة التنقيحات التي طلبت في الاجتماع الرابع والأربعين وتعكس الآراء التي أعرب عنها أعضاء اللجنة التنفيذية في ذلك الاجتماع، وبصفة خاصة نتائج حلقة العمل التي عقدت في هذا الموضوع خلال الاجتماع الخامس والأربعين. ويعرض الجزء الأول من الوثيقة الشكل المنقح للإبلاغ عن تنفيذ البرنامج القطري، الذي سبق تقديمه بمثابة شكل للإبلاغ السنوي عن خطط إدارة غازات التبريد. أما الجزء الثاني فيقدم مشروع المبادئ التوجيهية لعمليات التحقق من الاتفاقات المتعددة السنوات.

الجزء الأول: الشكل المنقح للإبلاغ عن تنفيذ البرنامج القطري

3- يتضمن المرفق الأول الشكل المنقح للإبلاغ عن تنفيذ البرنامج القطري، الذي عرض في الوثيقة المقدمة إلى الاجتماع الرابع والأربعين بوصفه الشكل المقترح للإبلاغ السنوي بخطط إدارة غازات التبريد. غير أن الشكل المقترح، كما بيّن المشاركون في حلقة العمل، لا يشمل جمع البيانات عن مواد CFC فحسب، وإنما أيضاً عن المواد الأخرى الخاضعة للمراقبة كالهالونات، وبروميد الميثيل. وبما أنه اعتبر من الضروري رغم ذلك مواصلة جمع تلك البيانات، فمن المنطقي الاحتفاظ بنموذج البيانات الحالي كشكل للإبلاغ عن تنفيذ البرامج القطرية على أن تدرج فيه المؤشرات الإضافية القليلة اللازمة لرصد تنفيذ خطط إدارة غازات التبريد. وتتمثل النتيجة في الشكل المنقح للإبلاغ عن تنفيذ البرامج القطرية، الذي يقترح الآن أن يستعاض به عن الشكل الحالي بدءاً من عام 2006 وأن تستخدمه جميع بلدان المادة 5 للإبلاغ عن تنفيذ البرنامج القطري.

4- إضافة إلى ذلك، يشمل الشكل المنقح أيضاً التغييرات التالية التي اقترحتها المشاركون في حلقة العمل.

القسم ألف

- أضيف عمود بعنوان "MDI" وعمود آخر عنوانه "الاستخدام المعلمي" بعد العمود المعنون "عامل التصنيع".

القسم باء

- في الصف الأفقي 1-2، يستعاض عن العنوان "عدد مستوردي ODS المسجلين" بالعنوان "تسجيل مستوردي ODS".
- يحذف الصف الأفقي 2-2 المعنون "الوكالة التي تقوم بإصدار أنصبة الاستيراد".

- يحذف الصف الأفقي 3 المعنون "الإطار المؤسسي لإدارة إزالة ODS" بما في ذلك الصفوف الأفقية 1-3 إلى 4-3 والصف الأفقي 4 المعنون "المعلومات عن ODS والوعي العام بها" بما في ذلك الصفوف الأفقية 1-4 إلى 4-5، وذلك لأن نفس البيانات يتم جمعها تحت بند الإبلاغ الذي يجري كل سنتين عن مشروعات تعزيز المؤسسات.

القسم جيم

- يستعاض عن الصف الأفقي المعنون "الواردات الفعلية (بالأطنان المترية)" بالعنوان "حصص التصدير التي تم إصدارها (بالأطنان المترية)"، وذلك لأن البيانات الفعلية عن الواردات سبق أن شملها القسم ألف والبيانات المتعلقة بحصص الصادرات تم حذفها من الجدول الأصلي.
- تضاف الصفوف الأفقية الجديدة "هالون 1211"، و "هالون 1301"، و "رابع كلوريد الكربون"، و"كلوروفورم الميثيل"، وبروميد الميثيل، و "HCFC-141b" تحت "حصص الاستيراد التي تم إصدارها (بالأطنان المترية)" و "حصص التصدير التي تم إصدارها (بالأطنان المترية)".
- يدرج الصف الأفقي الإضافي "HCFC-22" تحت "حصص التصدير التي تم إصدارها (بالأطنان المترية)".
- تحت "الاسترداد/إعادة التدوير/إعادة الاستخدام (بالأطنان المترية)"، تحذف الصفوف الأفقية الخاصة بكل من "HCFC-22 المسترد"، و"HCFC-22 المعاد استخدامه"، و "HFC-134a المسترد" و "HFC-134a المعاد استخدامه". ويستعاض عن الصفين الأفقيين "عدد آلات الاسترداد العاملة" و "عدد آلات إعادة التدوير العاملة" بالصفين الأفقيين "عدد آلات الاسترداد العاملة الممولة" و "عدد آلات إعادة التدوير العاملة الممولة" على التوالي.

القسم دال

- يستعاض عن العنوان "التقييم النوعي" بالعنوان "التقييم النوعي لعملية خطة إدارة غازات التبريد".

التوصيات

نظراً للتحديات الكبيرة التي يشكلها خفض مواد المجموعة الأولى بالمرفق ألف بنسبة 50 في المائة في عام 2005، وخاصة الخفض بنسبة 85 في المائة عام 2007 لبلدان المادة 5، وضرورة تعزيز الرصد لتنفيذ خطط إدارة غازات التبريد حتى يتمكن الصندوق المتعدد الأطراف من تقديم المساعدة في وقت مبكر قدر الإمكان قبل أن يصبح عدم الامتثال مشكلة، توصي الأمانة بأن اللجنة التنفيذية قد ترغب في أن:

- 1 توافق على الاستعاضة عن الشكل الحالي للإبلاغ عن البرامج القطرية بالشكل المنقح للإبلاغ عن البرامج القطرية الوارد في المرفق الأول من هذه الوثيقة.
- 2- تطلب إلى وحدات الأوزون الوطنية الإبلاغ عن تنفيذ البرنامج القطري باستخدام الشكل المنقح، بدءاً من عام 2006.
- 3- تطلب إلى الأمانة أن تدرج البيانات التي يتم جمعها بهذه الطريقة في التنبؤ الوارد بالتحليل السنوي عن احتمالات امتثال بلدان المادة.

4- تستعرض الشكل المنقح خلال آخر اجتماع تعقده اللجنة التنفيذية في عام 2007.

الجزء الثاني: مشروع المبادئ التوجيهية للقيام بالمراجعة للتحقق من الاتفاقات المتعددة السنوات

1- لم يجر في حلقة العمل تبادل كامل للآراء بشأن مشروع المبادئ التوجيهية. واستمع في حلقة العمل إلى بيان عرضت فيه تايلند تجربتها الناجحة في إجراء عمليات المراجعة لأغراض التحقق بالاشتراك مع البنك الدولي، والبيانين اللذين أدلى بهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) عن المسائل الناجمة عن تنفيذ عمليات التحقق. وفي معرض التعليق على بياني البرنامج الإنمائي واليونيدو، أعرب عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية عن آرائهم بشأن مشروع المبادئ التوجيهية. (انظر التذييل الوارد بتقرير البنك الدولي في المرفق الثالث). وحدث تقارب في الآراء على ما يبدو بشأن عدة مسائل ذات طابع أميل إلى السياسات منها إلى المسائل التقنية. ويلزم أن تستعرض اللجنة التنفيذية هذه المسائل وتجري مناقشة بشأنها. وتيسيراً لإجراء هذه المناقشة، توجز الأمانة هذه المسائل، والحجج المقدمة في إطار كل منها، فيما يلي أدناه.

سلطة التحقق

2- يقترح أن يستعرض في عملية التحقق التشريعات الوطنية المتعلقة بالواردات/الصادرات من المواد المستفدة، للأوزون، والهيكل الحكومي لإنفاذ هذه التشريعات، والبيانات الجمركية. غير أنه يعتقد أن من المشكوك فيه أن يمنح الاتفاق بين الحكومة واللجنة التنفيذية للوكالات المنفذة أو لكيان خارجي سلطة من هذا القبيل لمراجعة أعمال الحكومة. وعلى سبيل المثال، يمكن بمقتضى القوانين المحلية منع الكيانات الأجنبية من الاطلاع على بيانات الجمارك.

3- من الواضح أن سلطة التحقق مرتبطة بطبيعة المنظمة التي تجريه. وقد انبثق عن المناقشات عدد من المنظمات التي يمكن ترشيحها لإجراء عمليات التحقق المذكورة ويلزم تقييم تلك المنظمات، مع مراعاة أن الجهة القائمة بالتحقق ينبغي أن تبعث مستوى معقولاً من الثقة في هذه العملية وفي النتائج التي يتوصل إليها التحقق:

- مؤسسات دولية أو وطنية حسنة السمعة خاضعة لإشراف الوكالات المنفذة. وهذا هو الخيار المقترح حالياً في المبادئ التوجيهية.
- مؤسسات دولية أو وطنية حسنة السمعة تديرها الأمانة (اقترح للسويد/النمسا).
- هيئة وطنية للمراجعة، تتمتع بمسؤولية مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية.
- وحدات الأوزون الوطنية (اقترح للسويد/النمسا).

تكلفة التحقق

4- تمثل تكلفة التحقق جزءاً من إدارة المشاريع وتدخل ضمن تكلفة الدعم بالاتفاقات المتعددة السنوات. بيد أن عدداً من الوكالات المنفذة ترى أن التكاليف يمكن أن تكون أعلى من أن تسدها تكلفة الدعم. وليس من الواضح إلى أي مدى يرتبط هذا بمسألة ما إذا كانت المنظمات المحلية أقل تكلفة من الدولية.

توقيت التحقق

5- يذكر تحديداً في كل من الاتفاقات المتعددة السنوات أن من الضروري تقديم تقرير للتحقق مع طلب تمويل الشريحة التالية. بيد أن هناك تساؤلاً مؤداه أنه إذا كان موعد تقديم طلب التمويل في أول اجتماع تعقده اللجنة التنفيذية في العام، فقد لا يتاح وقت كاف لإنجاز التحقق خلال الربع الأول من العام الجديد.

6- ثمة عدة حالات يرتبط فيها الإفراج عن التمويل بالتحقق من أداء البرنامج المعني في العام السابق على العام المنتهي لتوه. وعلى سبيل المثال، في بعض الاتفاقات يشترط لصرف شريحة التمويل للعام 2005 التحقق من برنامج العمل السنوي للعام 2003. ومن ثم سوف ترغب اللجنة أيضاً في أن تحاط علماً بأن بعض الصعوبات في إتمام عمليات التحقق الخاصة ببرامج العمل المضطلع بها في العام السابق (2004 مثلاً) قد نشأت فيما يتعلق بالشرائح التي يحل موعدها في الاجتماع الثاني للعام التالي (2005 مثلاً).

7- يرد مرة ثانية في المرفق الثاني مشروع المبادئ التوجيهية للتحقق من الاتفاقات المتعددة السنوات الذي تم تقديمه في الاجتماع الخامس والأربعين. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية الأساس المفاهيمي، وإجراءات التحقق، والشروط اللازم توافرها في البيانات، وهي مبينة على هيئة شرائح البرنامج باور بوينت.

التوصية

توصي الأمانة بأن تقدم اللجنة التنفيذية توجيهاً بشأن المسائل الثلاث المرتبطة بالسياسات التي جرت مناقشتها في هذه الوثيقة فيما يتعلق بمشروع المبادئ التوجيهية، وأن تعتمد فيما بعد، كتوجيه عام، كلاً من الأساس المفاهيمي، والإجراءات، والشروط اللازمة في البيانات المقترحة لأغراض التحقق. وهذا من شأنه تمكين الوكالات المنفذة من الشروع في عمليات التحقق المفروضة بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات.

Annex I

REVISED COUNTRY PROGRAMME REPORT FORMAT

COUNTRY: XXXXXXXXX

YEAR: January to December of the year

YYYYYYYYYY

A. Data on Controlled Substances (in METRIC TONNES)

NOTE: Data entry is required in UNSHADED cells only

Substance ¹	Consumption by Sector												Import	Export ²	Production ²		
	Aerosol	Foam	Fire Fighting	Refrigeration		Solvent	Process agent	MDI	Lab Use	Methyl bromide*		Tobacco fluffing				TOTAL	
				Manufacturing	Servicing					QPS	Non-QPS						
Annex A, Group I																	
CFC-11													0.00				
CFC-12													0.00				
CFC-113													0.00				
CFC-114													0.00				
CFC-115													0.00				
Sub-Total	0.00	0.00		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Annex A, Group II																	
Halon 1211													0.00				
Halon 1301													0.00				
Halon 2402													0.00				
Sub-Total			0.00										0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Annex B, Group II																	
Carbon tetrachloride													0.00				
Sub-Total						0.00	0.00		0.00				0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Annex B, Group III																	
Methyl chloroform													0.00				
Sub-Total						0.00	0.00		0.00				0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Annex C, Group I																	
HCFC-22													0.00				
HCFC-141b													0.00				
HCFC-142b													0.00				
HCFC-123													0.00				
Other ³													0.00				
Sub-Total		0.00	0.00	0.00	0.00								0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Annex E																	
Methyl bromide													0.00				
Sub-Total													0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

* QPS = Quarantine and pre-shipment; Non-QPS = Non-quarantine and pre-shipment.

1 Where the data involves a blend of two or more substances, the quantities of individual components of controlled substances must be indicated separately, e.g.: For R502 consisting of 51.2% CFC-115 and 48.8% HCFC-22, indicate the total quantity of each controlled substance (i.e., CFC-115 and HCFC-22) in the appropriate row.

2 Where applicable.

3 Indicate relevant controlled substances.

XXXXXXXXXX

B. Regulatory, administrative and supportive actions

TYPE OF ACTION / LEGISLATION		Ongoing (Yes/No)	Since when (Date)
1.	REGULATIONS:		
1.1	<i>Establishing general guidelines to control import (production and export) of ODSs</i>		
1.1.1	ODS import/export licensing or permit system in place for import of bulk ODSs		
1.1.2	Regulatory procedures for ODS data collection and reporting in place		
1.1.3	Requiring permits for import or sale of bulk ODSs		
1.1.4	Quota system in place for import of bulk ODSs		
1.2	<i>Banning import or sale of bulk quantities of:</i>		
1.2.1	CFCs		
1.2.2	Halons		
1.2.3	Other ODSs (CTC, TCA, methyl bromide)		
1.3	<i>Banning import or sale of:</i>		
1.3.1	Used domestic refrigerators or freezers using CFC		
1.3.2	MAC systems using CFC		
1.3.3	Air conditioners and chillers using CFC		
1.3.4	CFC-containing aerosols except for metered dose inhalers		
1.3.5	Use of CFC in production of some or all types of foam		
1.4	<i>Training and certification programmes</i>		
1.4.1	Requiring training of customs officers		
1.4.2	Requiring training of refrigeration service technicians		
1.4.3	Requiring certification of refrigeration service technicians		
1.4.4	System for monitoring and evaluation of training programmes		
1.5	<i>Recovery and recycling of CFCs</i>		
1.5.1	Mandatory recovery and recycling of CFCs		
1.5.2	Monitoring system for reporting on recovered and recycled CFCs		
1.6	<i>Other regulations (please specify)</i>		
1.6.1			
1.6.2			
2.	ENFORCEMENT OF ODS IMPORT CONTROLS		
2.1	Registration of ODS importers		
2.2	A shared database on import quotas and actual imports between ozone office and customs (Yes/No)		
2.3	Number of instances of unauthorized ODS imports stopped		
2.4	Estimated quantity and origin of unauthorized ODS imports		

XXXXXXXXXX

C. Quantitative assessment of the phase-out programme

Description	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Import quotas issued (metric tonnes)							
CFC-11							
CFC-12							
CFC-113							
CFC-114							
CFC-115							
Halon 1211							
Halon 1301							
Carbon tetrachloride							
Methyl chloroform							
Methyl bromide							
HCFC-22							
HCFC-141b							
HFC-134a (Optional)							
Export quotas issued (metric tonnes)							
CFC-11							
CFC-12							
CFC-113							
CFC-114							
CFC-115							
Halon 1211							
Halon 1301							
Carbon tetrachloride							
Methyl chloroform							
Methyl bromide							
HCFC-22							
HCFC-141b							
Retail price of ODS/substitutes (US\$/kg)							
CFC-11							
CFC-12							
CFC-113							
CFC-114							
CFC-115							
R-502							
HCFC-22							
HFC-134a (Optional)							
Training programmes							
Number of trainers for customs							
Number of customs officers trained							
Number of trainers for technicians							
Number of technicians trained							
Number of technicians certified							
Recovery/recycling/reused (Metric tonnes)							
CFC-12 recovered							
CFC-12 reused							
Number of funded recovery machines in operation							
Number of funded recycling machines in operation							
Number of end-users converted							
Number of end-users retrofitted							

D. Qualitative assessment of the operation of RMP

1. Is the RMP and its components (recovery and recycling programmes, training of technicians and customs, and legislation) proceeding as scheduled:

- Yes
- No

If not, please specify milestones and completion dates with delays, and explain reasons for the delay and measures taken to overcome the problems: _____

2. The ODS import licensing scheme functions:

- Very well
- Satisfactorily
- Not so well

Please specify problems encountered: _____

3. The CFC recovery and recycling programme functions:

- Very well
- Satisfactorily
- Not so well

Please specify problems encountered: _____

4. The RMP will enable the Government to achieve:

- the 50% CFC reduction target in 2005
- the 85% CFC reduction target in 2007
- the complete phase-out of CFC in 2010

5. Additional measures that are needed and planned to assist in the implementation of the RMP and to achieve compliance:

E. Comment by bilateral/implementing agency(ies)



Multilateral Fund
for the Implementation of the Montreal Protocol

Annex II
Draft Guidelines for Multi-year
Agreements

Workshop in Montreal

April 2005

Why a need for an annual verification MYAs?

Mandatory for release of funding tranches

Who is responsible for carrying out verification?

Implementing Agencies

Conceptual basic for verifications

- Montreal Protocol definition of consumption:
Production + Imports – Exports
- The consumption data versus use data

**Question: How does the conceptual basis fit in
with the verification of sector plans?**

Verification procedures

1. Review national legislation on ODS imports/exports, including:
 - Channel of communication between Government and customs
 - Authorized list of importers/exporters and distributors
 - Conditions of issuing licenses
 - Administrative procedures and documentation
 - System of monitoring and reporting on trade in ODS
 - Sanctions or penalties imposed on violation of legal regulations
 - Mechanisms and capacities for prosecution and enforcement
 - National system of customs codes in addition to identifying substances and mixtures

Verification procedures (cont'd)

- Procedure applied in case of suspicious shipments
 - Sampling or other identification methods used
2. Review official statistics on imports/exports: quota issued versus actual quota used
 3. Review records of a representative sample of importers/exporters and distributors
 4. Review follow-up plan on recommendations by previous audits
 5. Discuss conclusions and recommendations

Data needed for verification

- List of authorized importers/exporters and distributors
- Actual imports and exports
- Import and export quota issued
- Legislation and import/export licensing system
- Government enforcement structure
- Documents (licenses, trade names, code number, labeling, etc.) to be presented to customs by importers of ODS

Qualifications of the verification team:

Reputable international and national institutions

Funding the verifications:

Support cost of the implementing agencies provided by the Multilateral Fund

المرفق الثالث

تقرير حلقة العمل بشأن مشروع شكل الإبلاغ السنوي عن خطط إدارة غازات التبريد ومشروع المبادئ التوجيهية للتحقق من الاتفاقات المتعددة السنوات (مقدم من البنك الدولي)

1- طلبت اللجنة التنفيذية في مقرها 58/44 أن يقوم البنك الدولي، بالتعاون مع الوكالات المنفذة الأخرى والأمانة، بتنظيم حلقة دراسية مدتها يوم واحد بشأن التحقق والإبلاغ بالبيانات، على أن تعقد على هامش الاجتماع الخامس والأربعين للجنة التنفيذية.

2- وبناء عليه فقد عقدت في نهاية الاجتماع الخامس والأربعين للجنة التنفيذية، يوم 8 نيسان/أبريل 2005، حلقة عمل عن مشروع شكل الإبلاغ السنوي عن خطط إدارة غازات التبريد ومشروع المبادئ التوجيهية للتحقق من الاتفاقات المتعددة السنوات، وذلك في مقر منظمة الطيران المدني الدولي بمونتريال (كندا). وحضر الحلقة معظم المشاركين في الاجتماع الخامس والأربعين للجنة التنفيذية.

3- افتتح حلقة العمل الميسر، السيد ستيف جورمان ممثل البنك الدولي، فأبدى ترحيبه بالمشاركين وذكّرهم بأن الغرض من حلقة العمل يتمثل في استعراض مشروع شكل الإبلاغ السنوي عن خطط إدارة غازات التبريد، ومشروع المبادئ التوجيهية للتحقق من الاتفاقات المتعددة السنوات، بما في ذلك التماس المقترحات بشأن مستوى المعلومات التي يلزم إرجاعها.

4- وقال كبير موظفي أمانة الصندوق المتعدد الأطراف إن الأمانة تعلق أهمية كبيرة على مشروع المبادئ التوجيهية لأنها ستتمكن اللجنة التنفيذية من المعرفة مسبقاً بأي صعوبات تواجه بلدان المادة 5 في تنفيذ التزامات بروتوكول مونتريال. وأكدت أن المعرفة المسبقة بهذه الصعوبات لا غنى عنها من أجل السماح للصندوق المتعدد الأطراف باتخاذ الإجراءات في موعد مبكر قدر الإمكان لم يد المساعدة للبلاد قبل أن تتورط في عدم الامتثال.

مشروع شكل الإبلاغ السنوي عن تنفيذ خطط إدارة غازات التبريد

5- قال ممثل الأمانة إنه لا يوجد حتى الآن تغذية راجعة كافية من البلدان القليلة الاستهلاك عن حالة تنفيذ خطط إدارة غازات التبريد وإن من الضروري أن تقوم اللجنة التنفيذية برصد الامتثال في موعد مبكر وبالتدخل

في الوقت المناسب. وقال إنه رغم أن بيانات المادة 7 تمثل المقياس لتقدير مدى الامتثال للالتزامات بموجب بروتوكول مونتريال، إلا أنه يتم استلامها في موعد متأخر لا يسمح بأن تكون مؤشراً مفيداً للإنذار المبكر. واقترح بدلاً من ذلك أن تستخدم مستويات النشاط في تنفيذ التشريعات المتعلق بالواردات والصادرات من المواد المستنفدة للأوزون، وأسعار التجزئة لمواد CFC وبدائلها، والكمية المقدرة من مواد CFC المستردة والمعاد استخدامها بوصفها مؤشرات ممكنة للإنذار المبكر. كما قال إن مشروع الشكل اتخذ أساساً له شكل الإبلاغ بالبرامج القطرية لأن ذلك الشكل يتضمن بيانات استهلاك المواد المستنفدة للأوزون حسب القطاع ومعلومات عن التشريعات الوطنية المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون. ويستخدم حالياً شكل الإبلاغ بالبرامج القطرية، ويستخدم أيضاً سنوياً في شهر أيار/مايو من جانب بلدان المادة 5.

6- رداً على سؤال من أحد المشاركين، وافقت الأمانة على أن مشروع الشكل يتجاوز فيما يبدو شكل خطة إدارة غازات التبريد وأنه يمكن أن يغير اسمه إلى "الشكل المنقح للإبلاغ بالبرامج القطرية" الذي ينبغي استخدامه من قبل جميع بلدان المادة 5 بدلاً من شكل الإبلاغ الحالي بالبرامج القطرية.

7- وعلى إثر مناقشة بشأن ما إذا كان يجب الإبلاغ بالكمية الدقيقة أو المقدرة من مواد CFC المستردة والمعاد استخدامها، وبشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام تنفيذ التشريعات الوطنية على نحو مفيد بوصفها مؤشراً، قال الميسر أن هناك توافقاً في الآراء على ما يبدو على أن المستوى المقدر للمواد المستنفدة للأوزون المستردة والمعاد استخدامها يجب أن يكون دقيقاً قدر الإمكان، وأن مستوى التشريعات وتنفيذها من شأنه أن يكون مفيداً في حالة اتخاذه كمجرد مؤشر للتقدم الجاري إحرازه بواسطة البلد المعني.

8- اقترح المشاركون عدداً من التنقيحات لمشروع الشكل المنقح للبرنامج القطري. واقترح خاصة أن يدرج الاستخدام المعلمي و MDI كقطاعين إضافيين وأن من المهم التمييز بين الاستخدام المعلمي الضروري وغير الضروري. وقال بعض المشاركين إن من غير المفيد معرفة عدد المستوردين المسجلين للمواد المستنفدة للأوزون في بلد ما وإنه قد يكون من الأفضل معرفة اشتراط الترخيص للمستوردين. وجرى النظر فيما إذا كان ينبغي استخدام عدد الواردات غير المرخص بها والتي يتم وقفها من المواد المستنفدة للأوزون كمؤشر أم تكون كمية الغرامات الجاري جبايتها أكثر نفعاً. واقترح كذلك أن من المهم جمع بيانات تصدير المواد المستنفدة للأوزون إضافة إلى بيانات استيرادها. ويعد تدفق المعلومات بين إدارات الجمارك المصدرة للتراخيص مهماً بوصفه مؤشراً لإنفاذ عملية الترخيص لواردات/صادرات المواد المستنفدة للأوزون. غير أن هذا التدفق يمكن أن يتخذ شكل قاعدة بيانات موحدة بدلاً من قاعدة بيانات مشتركة. ولم يُعتبر إدراج اسم الوكالة القائمة بإصدار حصص الاستيراد مؤشراً مفيداً.

9- اقترح المشاركون أيضاً تنقيحات لمؤشرات التقييم النوعي لبرنامج الإزالة التدريجية. واقترح إدراج HCFC-141b، و CTC، و TCA وبروميد الميثيل في قائمة المواد المستنفدة للأوزون، وأن يُحذف من القائمة استرداد HCFC-22 و HFC-134a وإعادة استخدامها. كما أشار أحد المشاركين إلى أنه ما دامت البيانات الفعلية المتعلقة بالمواد الخاضعة للمراقبة يجري الإبلاغ بها بالفعل في البرنامج القطري المنقح، فمن غير الضروري إدراج نفس المعلومات في التقييم النوعي لبرنامج الإزالة. وأعرب المشاركون كذلك عن قلقهم من استخدام أسعار التجزئة للكيمواويات الواردة بالقائمة كمؤشر، وعن عدم تأكدهم من كيفية تحديد هذا السعر بشكل متسق من عام لآخر. والتمس البعض أيضاً لما إذا كانت البيانات المتعلقة باستعمال معدات الاسترداد وإعادة التدوير تشمل جميع المعدات المستخدمة في البلد المعني أم التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف فحسب.

10- وفي أعقاب مناقشة العناصر المختلفة لمشروع الشكل ومقترحات تعديل أو حذف بعض عناصره، أشار الميسر إلى وجود اتفاق كبير بشأن الشكل المنقح للبرنامج القطري رغم أنه لا يزال يوجد بعض الشك لدى أحد الأعضاء حول إدراج سعر التجزئة للمواد المستنفدة للأوزون أو بدائلها بصفة مؤشر.

مشروع المبادئ التوجيهية للاتفاقات المتعددة السنوات

11- أشار ممثل الأمانة إلى أن التحقق السنوي من الاتفاقات المتعددة السنوات يشكل جزءاً لا يتجزأ من المشاريع وأنه لا غنى عنه للتمكين من مواصلة الإفراج عن شرائح التمويل بموجب الاتفاقات. كما أكد أن الوكالات المنفذة مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات. وأضاف أن الأساس المفاهيمي لهذا التحقق يتمثل في تعريف الاستهلاك بموجب بروتوكول مونتريال، أي أن استهلاك المواد المستنفدة للأوزون يساوي الإنتاج من هذه المواد مضافاً إليه الواردات ومخصوماً منها الصادرات.

12- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، طلب المشاركون توضيحاً بشأن عدد من المسائل. وأشار أحد المشاركين إلى وجود شيء من التداخل بين التحقق السنوي من الاتفاقات المتعددة السنوات والإبلاغ بخطط الإزالة الوطنية، بينما قال مشارك آخر إن الوكالات المنفذة لا ينبغي إشراكها في عملية التحقق لأنها أيضاً أطراف في الاتفاقات المتعددة السنوات. وشدد على أن أي تحقق من الإحصائيات الرسمية بشأن الواردات والصادرات يجريه أي من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف أو اللجنة التنفيذية سيكون أمراً غير مقبول.

13- وعرض ممثل تايلند تجربة بلده في القيام بالتحقق من الاتفاقات المتعددة السنوات فيما يتعلق بمواد CFC و 1,1,1-TCA و CTC. وأضاف قائلاً إن التحقق في تايلند تقع مسؤوليته بصفة مشتركة على إدارة المنشآت

الصناعية وإدارة الجمارك. ويقوم مراجعون مستقلون بتوثيق المعلومات التي يتم جمعها، وعملية التحقق المرتبطة بالواردات والصادرات من هذه الكيماويات. وأضاف إن كل مستورد للمواد المستفدة للأوزون في تايلند يلزم أن يكون مسجلاً لدى وحدة الأوزون الوطنية وأن تحدد له حصة تتناقص سنوياً بنسبة 10 في المائة. وسوف تتوقف هذه الحصص في عام 2010، ولا تصرف تايلند حالياً أي حصص جديدة من المواد المستفدة للأوزون. وإضافة إلى الحصص، يشترط على مستوردي المواد المستفدة للأوزون الحصول على ترخيص لكل شحنة من هذه المواد، كما يشترط أن يقدموا نسخة من الفاتورة ومن بوليصة الشحن لهذه الشحنات. ويجرى تنسيق عملية التحقق مع إدارة الجمارك، ويشترط على كل مستورد أو مصدر للمواد المستفدة للأوزون أن يقدم لإدارة الجمارك في وقت الشحن الفعلي للكيماويات نسخة من ترخيص الاستيراد الصادر عن إدارة المنشآت الصناعية، واستمارة الإفراج الصادرة عن إدارة المنشآت الصناعية، فضلاً عن الفواتير وبوالص الشحن الأصلية.

14- وعرض ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجارب البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذ عمليات التحقق من التخفيضات المتصلة بالاستهلاك الكلي من مواد CFC، ونوه بأن إنتاج CFC-11 و CFC-12 و HCFC-22 قد توقف في البرازيل عام 1999. وقد أبرزت عملية التحقق عدداً من الصعوبات، منها صعوبات في إيجاد مراجع مستقل لديه الخبرة ببروتوكول مونتريال. ويرتبط بذلك تكلفة التحقق. ففي حالة البرازيل، لم يتلق البرنامج الإنمائي سوى عرضين لإجراء عمليات التقييم، أحدهما بقيمة 5 000 دولار أمريكي والآخر بقيمة 25 000 دولار أمريكي. وتراوحت قيمة العروض المقدمة في الآونة الأخيرة بين 16 000 دولار أمريكي و 50 000 دولار أمريكي. وأضاف أن المراجعين كذلك لا يكونون دائماً ملمين بالطرق التي يلزم بها الإبلاغ بالمعلومات في إطار بروتوكول مونتريال، وأنهم أحياناً يخطئون في فهم السنة التي تقدم عنها التقارير. كما أنه كان من الصعب الحصول على أنواع معينة من البيانات التفصيلية عن المنشآت، لأنها كثيراً ما تتمتع بالحماية من الإفصاح بموجب التشريعات الوطنية. إضافة إلى ذلك، فإن عملية الفهرسة التي تستخدمها إدارة الجمارك ليست من التفصيل بحيث تلم بالفوارق بين بعض أنواع الكيماويات الجاري إزالتها بموجب بروتوكول مونتريال.

15- وعرضت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) تجارب اليونيدو بشأن عملية التحقق. وقالت إن اليونيدو أنجزت عمليتين للمراجعة استناداً إلى مشروع المبادئ التوجيهية، هما مشروع وقف إنتاج CFC في المكسيك، ومشروع وقف إنتاج المواد المستفدة للأوزون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقالت إن المراجعين المحليين اعتادوا على خفض التكاليف، رغم أنها رددت مخاوف ممثل اليونيدو قائلة إنه سيكون من غير الممكن مواصلة تمويل عمليات المراجعة السنوية من تكاليف دعم الوكالة. وقالت إنه بما أن البلدان تضطلع بالمسؤولية عن عملية التحقق عندما توقع على الاتفاقات المتعددة السنوات، فإن الأموال اللازمة لتمويل التحقق السنوي يجب أن تأتي من الخطط الوطنية للإزالة. وأشارت إلى أن مسؤولي الأوزون على الصعيد

الوطني في وضع يتيح لهم بشكل أفضل جمع المعلومات التي يتطلبها مشروع المبادئ التوجيهية، وأن قيام الوكالات المنفذة بجمع نفس المعلومات سيؤدي إلى ازدواجية في الجهود. وأضافت أن عملية التحقق معقدة أيضاً وكثيراً ما يكون من الصعب تقديم نتائج التحقق السنوي في توقيت مناسب قبل الإفراج عن الشريحة التالية من التمويل، وقد يكون من الأفضل أن يستخدم بدلاً منه التحقق السنوي المعد في العام الأسبق لهذا الغرض.

16- وقال الميسر أنه نظراً لعدم كفاية الوقت لمناقشة مشروع المبادئ التوجيهية بالتفصيل، أو القضايا التي أثارها الوكالات المنفذة، فإن نص البيانات التي أدلت بها الوكالات المنفذة سيعمم على المشاركين. ودعا جميع المشاركين إلى أن يقدموا إلى الأمانة بحلول 15 مايو/أيار 2005 تعليقاتهم على مشروع المبادئ التوجيهية، وعلى بيانات الوكالات المنفذة. وأضاف أن الأمانة ستقوم عندئذ بإعداد مذكرة تتضمن التعليقات المستلمة حتى ذلك التاريخ تمهيداً لأن تنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والأربعين.

17- استناداً إلى المناقشات التي جرت في حلقة العمل، أوصت الحلقة بما يلي:

- (أ) أن تقوم الأمانة بتعميم المسائل التي حددها كل من البرنامج الإنمائي واليونيدو في البيانين اللذين أدليا بهما للمشاركين في حلقة العمل؛
- (ب) أن تدعو الأمانة المشاركين في حلقة العمل إلى تقديم تعليقاتهم على المسائل التي أثارها كل من البرنامج الإنمائي واليونيدو في بيانيهما، فضلاً عن أي مسألة أخرى أثرت خلال مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية للاتفاقات المتعددة السنوات؛
- (ج) أن تعد الأمانة مذكرة تلحق بمثابة مرفق بهذا التقرير تستند فيها إلى التعليقات التي يتم استلامها في 15 مايو/أيار 2005 أو قبل هذا الموعد من المشاركين في حلقة العمل.

Appendix

1. As per the request of the Facilitator of the workshop on the draft format for annual reporting on refrigerant management plan (RMPs) and draft guidelines for verification of multi-year agreements (MYAs), the Secretariat circulated to all members of the Executive Committee, including the co-opted ones, the presentations by UNDP and UNIDO on the MYAs on 25th April and requested comments thereon by 15 May 2005. By the end of May, the Secretariat received comments from Austria (Sweden), Brazil (Argentina) and United Kingdom (France). Those were reproduced below:

Austria (Sweden)

2. Regarding independent verification of Multi-Year Agreements (MYA) Sweden would like to propose that the verification to be done by the concerned Government is sufficient if it includes the cross-checking as proposed by the Fund Secretariat (FS) in the Guidelines for Verification (Doc. 44/70). Verification including cross-checking with the records of importers, customs and the quota issued are needed, but it should generally be done by sovereign Governments. If the verification gives rise to questions, it should be possible for the FS to send an independent – and on the issues qualified— auditor to carry out an independent verification. A selection of a number of countries (approx. 5-10) where auditing from the FS is to be done for a certain year could also be considered.

3. We do not believe that it is cost efficient to develop skills of hundreds of auditing firms in hundreds of countries so that they grasp the high complexity of the Ozone Depleting Substance (ODS) consumption in the societies of developing countries. This knowledge has over the years been successfully built within the National Ozone Units (NOU) and within the FS. An increased budget for trained auditors within the FS would perhaps need to be considered.

4. The reporting of the annual consumption figures in MYA resembles that of A7 Reporting were the figures provided by the sovereign Governments are accepted by the Ozone Secretariat. Issues that arise are solved bilaterally. Against this background we do not believe that it is reasonable to request that governmental reports on MYAs to the Fund Secretariat are independently audited.

5. The presentations at the workshop held in April 2005 from Thailand, UNDP and UNIDO showed several difficulties in obtaining independent verification that has to be acknowledged:

- (a) The skills and presence of the NOU is always needed in order for an auditor to understand the job and to get access to other authorities' files. An auditing firm cannot get access to enterprise level information through Government systems. A duplication of efforts is unavoidable and as such gives less independence in the process.
- (b) For MYA with a low funding, costs associated with the auditing are substantial and would lead to a situation where less funds are spent on activities.

- (c) To find a professional firm with experience and an understanding of the Montreal Protocol/Multilateral Fund rules and in the refrigeration sector is difficult and very costly.
- (d) Consumption in the servicing sector will always need to be a qualified estimate and is therefore difficult to verify precisely by an external firm.

Brazil (Argentina)

6. Comments that follow have been elaborated having in mind that the draft guidelines are intended to enable the Executive Committee to have advance knowledge of any difficulties in the implementation of Montreal Protocol obligations by Article 5 Countries, in order to allow the Multilateral Fund to assist countries as early as possible before they fell into non-compliance.

General Comments

- Audit should be done on the specific Annex-Group included in the NPP and not all of the data reported to MPMF Secretariat.
- Implementing agencies have been designated as responsible for carrying out the verification process of the multi-year agreements in most of the agreements.
- Any verification of official statistics on imports and exports by either the Multilateral Fund Secretariat or the Executive Committee might be unacceptable for some governments, even more by external auditors.
- On the other hand, we believe that we are talking of a technical audit, which means that auditors should now the issue to be audited and not merely accounting issues, which in the case of the Montreal Protocol needs a special expertise.
- It's very difficult to find auditors that are familiar with the ways in which information must be reported under the Montreal Protocol, this places a big burden for the NOU, since National Ozone Officers are knowledgeable on how to collect data required by the draft guidelines.
- In view of these facts, it is expected that cost of verification will be high. The funds to finance the annual verification ought not to come from the National Phase-out Plans.

Specific Comments on III.2.5

- Implementation of national legislation used as an indicator: the level and enforcement of legislation could be useful if it is taken as being simply indicative of the progress being made by a country. Verification of compliance has proven to be difficult.
- Actual imports and exports by the authorized importers and exporters, supported by customs declaration forms, any/or other supporting documentation, if available. Doubt whether the Customs Office will allow this type of audit.
- Number of registered or licensed ODS importers in a country: are not indicative of compliance of targets. List of importers and exporters authorized by the Government is more useful.

- List of distributors authorized by the Government if available: no need for this, doesn't demonstrate compliance. Difficult to have this type of register.

Specific Comments on III.2.6

- Review on a representative sampling basis if necessary, the records of importers/exporters against the customs records and the quota issues; this means an auditing of importers/exporters which is not required by law. Cannot get official access to enterprise level information through Government system. Difficult to obtain certain type of detailed information of enterprises, as they are often protected from disclosure by national legislation.

Specific Comments on III.2.7

- The contractor must be a reputable audit institution that has international or national accreditation such as certified accountants.
- This type of audit is beyond the mandate of the ExCom, and the agreement signed between the Government and the ExCom.
- In the agreement signed with the ExCom it is clear that the independent verification should be done by the IA, and not by an audit institution with national or international accreditation.
- In many countries there is no national accreditation. This means too, that the audit will be more expensive, situation that was not envisaged in the agreement.

Specific Comments on Annex I.B

- 1.1.3 Requiring permits for sale of bulk ODSs, 1.2 banning sale of bulk quantities of ODSs: we do not understand which is the use of these potential measures.
- 1.4.4 Having a system to monitor and evaluate training programmes by legislation means that the NOU or the government must invest a lot of money to do so.
- 1.5.1 Mandatory recovery and recycling of CFCs: very difficult to monitor compliance, it means to work by each technician to control their work.
- 2.4 Number of unauthorized ODS imports being stopped used as an indicator: indicator that doesn't reflect if the country is in compliance with targets.

Specific Comments on Annex I.C

- Use of retail prices of the listed chemicals as an indicator: would be difficult to establish consistently this price from year to year. Prices vary a lot depending on the size of the package in which is sold, the location of the place where it is sold and the volume consumed, and payment conditions. In a big country as Argentina getting this information would be very costly, since the auditors should travel to several provinces to check the price in each place. Management of market prices for commercial policies

demonstrates this indicator is not a reliable one, since it is used by chemical providers to satisfy their own competitive policies.

- Amount of CFCs recovered and reused that might be reported is the one reported by recipients of equipments funded by the Multilateral Fund, so it can only be considered as estimate. The government cannot have control of the rest of service workshops. How can on site recovery be controlled?
- Recovery and reuse of HCFC-22 and HFC-134a should be deleted from the list since are not required by Montreal Protocol.
- Number of recovery machines in operation: once more, only the equipments provided with funds of MPMF can be reported. The rest is impossible to survey and control.
- Number of end-users converted or retrofitted: this is information that only the service workshops have and is not easy to gather this information in a reliable way.
- The last comments would increase significantly the budget of a NOU if these requirements are accepted in the guidelines. Who is going to pay for this?

7. We agree that some type of verification should be done, but as agreed with ExCom should be undertaken by the IA. If the audit should be undertaken by a certified (internationally) auditing firm, then the expenses should be paid by the MPMF Secretariat or the IA??

8. Additionally, we propose that the TOR for the verification audit should be described in accordance with the real situation of a country.

United Kingdom (France)

9. From the 2 presentations of UNDP and UNIDO, we would generally agree that the following points be further discussed:

- The cost and funding of the verification process of multi-year agreements (MYA) and the impact of its results.
- The roles of partner agencies.
- The timing issue: Data needed for MYA verification is not always available in time to submit a request for funding of a further tranche at the first ExCom meeting of the year. MYA agreement on the other hand are approved at any one of the ExCom meetings. What would be the consequences of making it possible to request for a further tranche not at the first meeting of the year, but at the end of one year's implementation.
